ترشيق الحكومة

(٣) نواب رئيس الوزراء

■ عباس الغالبي

لايختلف اثنان على أن عدد نواب الرئاسات الثلاث المبالغ فيه وغير الضروري جاء تلبية لحاجة الترضيات والتحاصصات وكسب المواقع الحكومية للكتل السياسية كافة التي تنادي اليوم بالترشيق وضرورة الحد من الترهل الإداري وارتفاع النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية والخدماتية .

ولكن الجهة التنفيذية الأكثر ملامسة المتمثلة بمجلس الوزراء متخمة بوزارات الترضية وليس (الدولة) ، فضلاً عن ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ، لم يعرف مثلاً جدوى وجود نائب لشؤون الطاقة مع وجود وزيرين للنفط والكهرباء ، وان كان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة يمارس في أحايين كثيرة دور وزير النفط من خلال التصريحات والإعلانات ، حيث ان واقع الحال يتجه بعدم جدوى وجود نائب لشؤون الطاقة لان المتابعة والإشراف التنفيذي من مهمات الوزراء المعنيين المرتبطين برئيس الوزراء .

ونرى أن يصار الى نائب واحد فقط يخول بصلاحيات محددة ينظمها النظام الداخلي لمجلس الوزراء من دون الدخول بتسميات مبتكرة صممت لمصالح تحاصصية ليس لها صلاحيات ولا مهام محددة بعينها ، حيث ان هذه المناصب ليس لها انعكاسات ايجابية على المشهدين السياسي والاقتصادي بل انها حلقات زائدة ليست ذات جدوى وانما مناصب شرفية لا غير ، وان الصلاحيات المهمة والقبضة الأمنية والاقتصادية هي بيد رئيس الوزراء ومجلسه عند التصويت على القرارات داخل أروقة المجلس حتى وان كان مجلس الوزراء يعيش حالياً في فترة نقاهة من دون نظام داخلي له يحدد المهام والواجبات والصلاحيات والضوابط التي يمكن لمجلس الوزراء كجهة تنفيذية مهمة ان يتعامل معها بالشكل الذي لا يخلق قاعدة للتقاطعات والمناكفات والاختلافات التي تزيد من الطين بلة .

ومن هنا نرى من الضروري جداً ان يتجه الترشيق الحكومي الى اختصار نواب رئيس الوزراء الى واحد بدلا من الثلاثة سعيا لتقليص النفقات التشغيلية لاسيما ما يخص رواتب كبار موظفي الدولة ، فضلاً عن الاختصار الواجب للحلقات الإدارية التي عادة ما تصيب الجهاز الحكومي في هرمه الأعلى بالترهل والانزياح نحو المناصب الشرفية الكمالية الترضوية التحاصصية غير المجدية عملياً وسياسياً ، ما يتطلب من الطبقة السياسية ان تنأى بنفسها عن المناصب لصالح حكومة رشيقة مختزلة كفوءة تخصصية قادرة على العطاء والإنتاج دونما شعارات رنانة ليس لها وجود على مستوى الممارسات العملية اليومية .

خلال ندوة حوارية نظمها المجلس العراقي للسلم والتضامن

الصوري: تراجع الأداء المصرفي يعود إلى ضعف النشاط الاقتصادي العام

□ بغداد / صابرين علي

أكد الخبير ماجد الصوري أن ضعف النشاط الاقتصادي بشكل عام في العراق احد الأسباب الرئيسة وراء ضعف الأداء وهيمنة الشق الحكومي منه على الشق الخاص بدرجة كبيرة .

وقال خلال ندوة حوارية نظمها المجلس العراقي للسلم والتضامن حضرتها (المدى الاقتصادي) :ان المنظومة المصرفية مازالت تعاني من اختلالات هيكلية ، ما يجعلها بحاجة الى إصلاحات مهمة سعياً للارتقاء بعملها بما يجعلها تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة .

وأوضح الصوري ان عدم وصول العراق الى ما هو موجود في دول الشرق الأوسط بنسبة ١٠٪ والتحسن البطيء الذي لم يواكب هذا التطور فإنها مازالت تعاني من التخلف التكنولوجي وعدم ثقة الجمهور بها وحيثيات عملها فأن اغلب المصارف الخاصة تعاني من عدم وجود النظام الرقابي الآلي الحديث ، إضافة الى أنها مصارف يغلب عليها الطابع العائلي وهذا الأمر الذي قد يودي الى استخدام الأموال التي تتعامل بها الى المصالح الخاصة لتلك العائلة .

وبين الصوري أن المصارف الخاصة تعاني من عدم استخدامها للدعاية والإعلام للإفصاح عن نشاطاتها ومد جسور الثقة بينها وبين الجمهور التي تكاد تكون معدومة مبيناً ان المصارف العراقية الخاصة تعد من المصارف الصغيرة والمتوسطة في تعاملاتها لان نشاطها قليل جداً بسبب تخوفها من المخاطر الائتمانية الطويلة الأمد .

ولفت الصوري الى أن المصارف الخاصة بحاجة الى أن يكون هناك عامل تنموي للاستفادة منها عن طريق إضافة قوانين او تعديل بعض ما موجود منها مثل قانون المصارف المرقم ٢٨ والذي يحد من العمل الاستثماري المباشر للمصارف إضافة الى قانون ١٠٤ والذي يحد من عمل المصارف التجاري .

وبين ان عدم وجود الأموال الكافية لعملها يجعلها تلجأ إلى القروض التجارية لتغطية أسعار الفائدة العالية التي يطلبها البنك المركزي، إضافة الى الوضع الأمني الذي يحد من ممارسة عملها، فضلاً عن الاندماج التي يتحدد عليها في حال عدم تسديد الأسعار للبنك المركزي .

وقال الصوري : ان المصارف الخاصة تعاني من عدم تهيئة الأجواء الملائمة لعملها من خلال ارتفاع أسعار الفائدة التي يمكن من خلالها المحافظة على هذه المصارف والتي تصل الى ٢٥٪ والتي خفضت الى ٢٠٪ ووصلت في عام ٢٠١٠ الى ١٥ ٪ مبيناً ان هذه المصارف تعاني من ضعف نسبة الودائع وزيادة السيولة المالية الأمر الذي أدى الى اندماج البعض منه بسبب ضعف الأداء وخصوصا ان البنك المركزي طالب بفوائد وصلت الى ٢٥٠ مليار دينار ووضع المصارف الخاصة الى ضرورة الاندماج وتوسيع السيولة المالية له .

وبين الصوري ان اعتماد العراق على النفط وحجم الإنتاج له وتأثيره المباشر على السوق والتضخم والانكماش، إضافة الى العوامل الأمنية والفساد الموجود في مؤسسات الدولة والتي تزيد من عوامل التكلفة في الإنتاج وعدم قدرة الحكومة للعمل على رفع العملية الاقتصادية الأمر الذي اثر بشكل سلبي على عمل المصارف لأنها تعد جزءا من السوق وتتأثر بكل هذه العوامل .

في غضون ذلك ذكر مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح أن هناك خطة وصفها بـ "عالية المستوى" لإجراء توأمة بين مصارف العراق والمصارف العالمية لتطوير نظام المدفوعات في مصارف البلاد.

وقال صالح لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "البنك المركزي يعمل وفق خطة عالية المستوى لتوفير المستلزمات القانونية والفنية لإجراء عمليات توأمة واسعة النطاق بين المصارف الحكومية والخاصة من جهة وبين المصارف العالمية من جهة أخرى بهدف تطوير نظام المدفوعات المصرفي وتنظيم عمليات التداول المالي والنقدي فيها".

وكان البنك الدولي قد أعلن أمس الاول الجمعة، أنه استكمل المخططات والإجراءات الفنية والمالية والقانونية لتطوير أداء مصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة وإعادة هيكلتهما.

وأضاف صالح أن "العملية تتضمن ثلاث مراحل، الأولى تشمل عقود الإدارة، والثانية عقود الشراكة، والثالثة عقود الملكية التي تتطلبها المصارف الخاصة".

وأشار إلى أن "توأمة الملكية بأكثر من ١٠٪ مع المصارف العالمية التي ستكون شريكا فعليا مع المصارف الخاصة في دعم عملياتها المصرفية لتنمية نظام المدفوعات وتطوير ملكيتها ورأسمالها".

وقرر العراق في ٢٠٠٦ إعادة هيكلة القطاع المصرفي للسماح بالاستثمار المباشر في البنوك والتخلص من ديون ثقيلة على كاهل البنوك الرئيسية المملوكة للدولة بعد عقود من الحرب والعزلة الاقتصادية.

والأهداف الرئيسية للبرنامج هي إعادة هيكلة أكبر بنكين عراقيين مملوكين للدولة وهما مصرف الرشيد ومصرف الرافدين وإعادة هيكلة دائرة الرقابة في البنك المركزي وتطوير القطاع المصرفي الخاص.

وبحسب البنك المركزي العراقي فإن الديون الخارجية والداخلية على مصرف الرافدين بلغ ٢٨ مليار دولار بينما ديون مصرف الرشيد تبلغ مليار دولار، واستدانت الحكومة معظم هذه الديون الخارجية المستحقة على البنكين.

وسيتم التركز، بموجب الخطة الموضوعة، في ٢٠١١ على تنفيذ برامج التدريب لأقسام مثل دائرة الرقابة في البنك المركزي ووحدة إدارة الفروع لدى كل من مصرف الرافدين ومصرف الرشيد.

والهدف الرئيسي لإعادة الهيكلة هو الوصول إلى نظام مصرفي سليم ومتطور لأن البنوك الخمسة المملوكة للدولة تسيطر على نحو ٩٠ في المئة من أنشطة القطاع المصرفي كله.

وتهدف خطة إعادة الهيكلة أيضا إلى تحويل البنوك العراقية الأخرى إلى شركات مالية متخصصة مثل بنوك التنمية والبنوك الإسلامية لتشجيع الاستثمار وتطوير الاقتصاد الحقيقي.

التخطيط : استكمال عملية الحصر والترقيم لإجراء التعداد السكاني

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

استكملت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عملية الإحصاء والترقيم للدور السكنية والمباني والمنشآت الصناعية والمرافق الصحية والتعليمية لأجراء التعداد السكاني.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)إن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي استكملت جميع عمليات الإحصاء والترقيم بشأن الدور السكنية والمباني الحكومية والمنشآت الصناعية الخاصة والحكومية والمرافق الصحية والتعليمية لتسهيل اجراء عملية التعداد السكاني".

وأضاف أن تقريراً مفصلاً انتهت اللجنة العليا لأجراء التعداد السكاني من إعداده بشأن الاحتياجات الرئيسية من عمليات الإحصاء والترقيم للمساكن والأراضي الزراعية والمنشآت الصناعية وقطاع التربية والتعليم والزراعة سيعرض اليوم الأحد".

وأشار الهنداوي إلى ان وزارة التخطيط أنهت مستلزماتها لأجراء التعداد السكاني بعد أن يتم حل المشاكل الخاصة بأجراء التعداد في محافظات كركوك ونينوى".

وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ان شهر تشرين الأول المقبل هو الأفضل فنياً لاجراء التعداد السكاني في البلاد.

وشكل رئيس الوزراء نوري المالكي نهاية عام ٢٠١١ أربع لجان في كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى لتقديم تقارير ميدانية عن مشكلة اجراء التعداد السكاني في تلك المحافظات ولم تقدم سوى محافظتي ديالى وصلاح الدين تقريريهما، مؤكدتين عدم وجود مشاكل عالقة بعملهما، فيما أخفقت لجنتي كركوك ونينوى عن تقديم التقارير اللازمة لأجراء عملية التعداد السكاني واستبعدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تشرين الأول الماضي رفع حقل القومية من استمارة التعداد السكاني على اعتبار أنها فقرة قانونية لايمكن التلاعب بها.

وكانت وزارة التخطيط العراقية أعلنت في تشرين الأول الماضي عن شمول الإحصاء السكاني لكل المحافظات وعدم استثناء أي منها، منوهة الى ان الآليات التي وضعتها لن تتأثر بالوضع السياسي وتعثر تشكيل الحكومة.

وكان مقرراً أن يجرى التعداد السكاني العام بالبلاد في السنة الماضية، إلا أن العملية تأجلت بسبب مخاوف من أن يسهم مثل هذا التعداد في تأجيج التوتر المذهبي والعرقي في عموم العراق وخاصة في مدينتي كركوك ونينوى، وحدد ٢٤ من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي موعدا لإجراء التعداد إلا أنه تغير أيضا الى الخامس من كانون الأول الماضي وتأجل أيضا لفترة غير معلومة. وكان آخر تعداد سكاني أجرته الحكومة لجميع محافظات العراق عدا إقليم كردستان في عام ١٩٩٧ وهو غير معتمد حاليا من الحكومة العراقية كونه أجري في ظروف استثنائية اذا تعتمد جميع الوزارات التعداد الذي أجري عام ١٩٥٧ فيما سيكون التعداد الذي تعتزم الوزارة اجراءه خلال هذا العام بديلاً عن تعداد ١٩٥٧ ليكون معتمداً في جميع المحافظات بالإضافة إلى إقليم كردستان.

شركة انكا التركية تفوز بعقد قيمته ٦٠ مليون دولار في حقل مجنون

□ بغداد / (رويترز)

قال مسؤول نفطي : إن العراق وشريكيه رويال داتش شل وبتروناس منحوا عقدا قيمته أكثر من ٦٠ مليون دولار لشركة انكا التركية لتركيب وتشغيل منشأتي إنتاج في حقل مجنون النفطي.

وأضاف المسؤول : أن شركة انكا للإنشاءات والطاقة ستركب أيضا صهريجين لتخزين النفط الخام وأربع وحدات ضخ سترتبط بين شبكة أنابيب والآبار.

وتابع المسؤول لرويترز : بموجب الاتفاق ستركب انكا التركية منشأتين للإنتاج بطاقة لمعالجة ١٠٠ ألف برميل يوميا من الخام ستأتي من حقل مجنون العملاق."

وقال : من المتوقع أن يبلغ الإنتاج ١٧٥ ألف برميل يوميا في عام ٢٠١٢ وهذا يتطلب تركيب منشات جديدة للخام وتجهيزات إضافية لمناطق حفر الآبار الجديدة."

وأضاف : ان العراق وشل وبتروناس لم يحددوا بعد موعدا لتوقيع العقد مع انكا.

وتنافست أربع شركات على العقد في البداية من بينها سايبم الايطالية وبونج لويد الهندية.

وفازت شل أكبر شركة نفطية في أوروبا وبتروناس الماليزية في عام ٢٠٠٩ بعقد تطوير حقل مجنون أحد أكبر حقول النفط في العالم.

مصدر : تأجيل تقديم مسودة قانون النفط والغاز إلى الأسبوع المقبل

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة تأجيل لجنة الطاقة الحكومية تقديم مسودة قانون النفط والغاز لمجلس الوزراء إلى الأسبوع المقبل.

وقال مدير المكتب فيصل عبد الله لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "لجنة الطاقة الحكومية التي يرأسها نائب رئيس الوزراء (حسين الشهرستاني) قامت بتأجيل اجتماع اللجنة الذي كان من المقرر أن يعقد لأجل إنهاء مسودة قانون النفط والغاز بسبب زيارة الوفد الإيراني الاقتصادي إلى العراق".

ووصل النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي الى بغداد يوم الأربعاء الماضي على رأس وفد اقتصادي ضم أكثر من ١٠٠ رجل أعمال للمشاركة في الملتقى الاقتصادي الإيراني العراقي.

وأضاف عبد الله أن "الاجتماع الذي كان من المفترض أن يعقد اليوم الجمعة تم تأجيله إلى الأسبوع المقبل والذي سينتج عنه تقديم مسودة قانون النفط والغاز إلى مجلس الوزراء لعرضه للمناقشة ومن ثم التصويت عليه وإرساله إلى مجلس النواب".

وأوضح أن "مجلس رئاسة الوزراء ينتظر التعديلات التي ستقوم بها اللجنة على مسودة قانون النفط والغاز خلال الأسبوع المقبل بهدف وضعه ضمن جدول أعمال جلسات المجلس لتصويت عليه ورفعه إلى مجلس النواب لإقراره".

وفشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.

وتعتزم النفط العراقية زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة إلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية أوبك.

الزراعة : إمكانية دخول الشركات الإيرانية في الاستثمار الزراعي

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

بحث وكيل وزارة الزراعة غازي راضي العبودي مع ممثلي الشركات الاستثمارية الإيرانية على هامش منتدى الاستثمار العراقي- الإيراني امكانية دخول الشركات الإيرانية في حقل الاستثمار الزراعي.

وذكرت الوزارة في بيان لها : أن الوكيل الإداري والمالي لوزارة الزراعة بحث مع ممثلي الشركات الاستثمارية الإيرانية على هامش منتدى الاستثمار العراقي-الإيراني امكانية دخول الشركات الإيرانية في حقل الاستثمار الزراعي".

وأوضح البيان أن العبودي أكد أن وزارته تسعى لدخول الشركات الاستثمارية الرصينة حقل الاستثمار الزراعي في العراق لتأهيل وتطوير المشاريع الزراعية في المجالين النباتي والحيواني .

ووفقا للبيان فانه "تم الاتفاق على التنسيق بين الطرفين من خلال مد جسور التواصل .

ويعاني الواقع الزراعي في العراق تراجعا كبيرا ،خصوصا بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لضعف الدعم الحكومي لشريحة المزارعين.

نينوى توقع ١٢ عقدا استثماريا مع شركات تركية

□ نينوى / وكالات

وقعت هيئة استثمار محافظة نينوى ١٢عقدا استثماريا مع شركات تركية تشمل إنشاء مبان حكومية والمجاري وتصريف المياه والكهرباء وغيرها بكلفة إجمالية تبلغ نحو ١٢٠ مليون دولار.

وقال رئيس الهيئة موفق يونس لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن هيئة استثمار نينوى تعاقدت مع ١٢ شركة تركية متطورة ومتخصصة في مجالات مختلفة منها إنشاء مبان للدوائر الحكومية وفي مجال الكهرباء، والمجاري وتصريف المياه، فضلا عن نصب وحدات المياه المخصصة للشرب". وأوضح يونس أن "المشاريع التي ستنفذها الشركات التركية تبلغ كلفتها الإجمالية نحو ١٢٠ مليون دولار"، مبينا أن "الشركات ستباشر أعمالها مطلع شهر أيلول/سبتمبر المقبل". وكانت شركات تركية قد أنجزت مشاريع استثمارية في محافظة نينوى في مطلع عام ٢٠١١ منها إعادة بناء مبنى مجلس محافظة نينوى، وبناء مجمعات سكنية للموظفين، فضلا عن الانتهاء من مشروع "دجلة ستي" السياحي، وخمسة مجمعات تجارية "مولات" وسط الموصل ،فضلا عن مراكز صحية. ويسعى العراق إلى جذب الشركات الاستثمارية إلى البلاد للمساهمة في إعادة إعمار البلد الذي عانى من الإهمال والتخريب طيلة سنوات طويلة من الحصار والحروب.

وقال يونس إن "هيئة الاستثمار في نينوى وافقت على منح تراخيص لعدد من المشاريع الجديدة منها منح ترخيص لإنشاء معمل متقدم لصناعة اللبان والأجبان والمواد الغذائية الأخرى بكلفة ٣٠ مليون دولار، فضلا عن المباشرة بعدد من المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية في المحافظة".

وشكلت الهيئة الوطنية لاستثمار في عام ٢٠٠٧ بعد صدور القانون الجديد للاستثمار في العراق، والذي منح امتيازات للمستثمرين من بينها تمليكهم الأراضي التي تقام عليها المشاريع بهدف تشجيعهم لدخول البلد. والهيئة مسؤولة عن كافة المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصرا، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها.

(صاعد... نازل)

■ متابعة المدى الاقتصادي

مع بدء العد التنازلي لشهر رمضان المبارك شهدت الأسواق المحلية ارتفاعاً وانخفاضاً ، فيما استقر البعض الآخر عند سقوفه ومستوياته التي كان عليها الأسبوع الماضي .

وذكرت تقارير خاصة ان سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم ارتفع الى (٦٠٠٠٠) دينار. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم) إلى (٦٢،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) الى (٦٦،٧٥٠) دينارا ، فيما هبط سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٤٠،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٠٠٠) دينار، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٧،٥٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٧٥٠) دينارا إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا وكذلك مادة البيض المستورد حيث استقر الكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) الى (٥٦،٥٠٠) دينار .

وعزا مراقبون هذا الارتفاع في الأسعار الى ثقافة الاستهلاك التي يتمتع بها المجتمع العراقي خلال شهر رمضان وزيادة الطلب على هذه المواد تحديداً التي تدخل كمواد رئيسية في المائدة العراقية مؤكدين ان الأسعار ستعود الى سابق عهدها بعد انتهاء شهر رمضان .

وبينت التقارير ان سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) ارتفع من (١٢،٧٥٠) دينارا إلى (١٤،٢٥٠) دينارا فيما انخفض سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) من (٢٦،٥٥٠) دينارا إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا، وبينما ان سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٤،٢٥٠) دينارا وسعر الموصل ١٣٠٠٠ وسعر البصرة ١٣،٥٠٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٠٠٠ سعر الموصل١٣٥٠٠ سعر البصرة ١٤٠٠٠ دجاج مجمد / محلي كيلو الموصل٤٥٠٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، اما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٤،٨٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالاتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠دينار رز إماراتي / ١ كغم / ٩٥٠ دينارا ، كيس زنة ٥٠ كغم (٢٥٠، ٢٧) دينارا، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٤،٨٠٠ دينار .

من جانبه أعلن الجهاز المركزي للإحصاء عن أسعار السلع بالدينار العراقي حيث بلغ سعر بصل أبيض بارد يابس في بغداد ٧٥٠ دينارا للكيلو ، وسعر الموصل ٦٥٠ دينارا وسعر البصرة ٥٥٠ دينارا ، والبطاطا كيلو سعر بغداد ٨٠٠ ، و الموصل٧٠٠، و البصرة٦٥٠ ، والطماطة كيلو سعر بغداد٥٠٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٥٠٠ وخيار ماء كيلو سعر بغداد ٧٥٠ و الموصل ٥٥٠. والبرتقال / محلي كيلو سعر بغداد ٦٥٠ سعر الموصل٥٥٠ سعر البصرة ٧٥٠برتقال / مصري كيلو سعر بغداد١٠٠٠ سعر الموصل١٠٠٠ سعر البصرة ١٤٥٠دينارا .